

## بيان من مجموعة مساندة الثورة السودانية- المانيا حول تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل

٣٠ أكتوبر ٢٠٢٠

أعلنت الحكومات الأمريكية والإسرائيلية والسودانية الأسبوع الماضي عن موافقة السودان على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. يأتي ذلك في إطار صفقة مع الولايات المتحدة يقوم بموجبها السودان بدفع تعويضات بقيمة 335 مليون دولار أمريكي لضحايا الهجمات الإرهابية (ومعظمهم أمريكيون) وتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مقابل شطب السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب. وتقول الحكومة السودانية ان ازالة السودان من تلك القائمة سيفتح الباب لإعفاء السودان من الديون و يجلب دعم ويفتح الباب أمام الاستثمار الخارجي في البلاد. وبالنسبة إلى الرئيس الأمريكي ترامب فإن اجندته واضحة: أن يظهر نفسه قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية الشهر المقبل كقائد قوي قادر على "إحلال السلام في الشرق الأوسط" وإخضاع الدول الأخرى لإرادته.

نريد أن نلفت الانتباه إلى جانب تم إهماله بشدة رغم الجدل الخلافي داخل وخارج السودان حول مسألة التطبيع مع إسرائيل، وهو تأثير التطبيع على اللاجئين السودانيين. منذ الإعلان عن الصفقة الأسبوع الماضي، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن السودان، كجزء من هذا "التطبيع"، يدرس قبول "عودة" (أي ترحيل) اللاجئين السودانيين في إسرائيل. بما أن البعض منا في مجموعة مساندة الثورة السودانية -ألمانيا لاجئون في ألمانيا، فإن هذه المسألة تمثل أهمية كبيرة لنا. لطالما أشارت السلطات الإسرائيلية إلى اللاجئين، وخاصة السودانيين، على أنهم "متسللون" يشكلون خطر على الأمن القومي الإسرائيلي. كما أفاد نوا لاندوا ولي يارون في صحيفة هآرتس على الإنترنت في 25 أكتوبر 2020 ان نتنياهو كان قد قدم وعداً للجنة المركزية لحزب الليكود في فبراير، عشية أول لقاء له مع المسؤولين السودانيين لمناقشة التطبيع. وقال لهم: "منعنا مليون متسلل من دخول البلاد من سيناء" وأضاف "هذا يشكل فرقاً كبيراً. لقد أزلنا بالفعل ثلث أولئك الذين ما زالوا يدخلون، وسنقوم بإزالة الثلثين المتبقين. نحن نعمل على ذلك؛ ستسمعون الأخبار قريباً".

هذا وقد وثقت منظمات حقوقية و وسائل إعلام منذ سنوات المعاملة العنصرية والعنيفة من قبل السلطات الإسرائيلية للاجئين السود والأفارقة وطالبي اللجوء بمن فيهم السودانيون. ببساطة، يتم التعامل معهم على أنهم دون البشر. وفقاً للقانون الدولي، لكل إنسان الحق في التماس اللجوء والأمان وأن يعامل بكرامة. إن معاملة إسرائيل للمهاجرين السودانيين والأفارقة الآخرين جزء لا يتجزأ من نفس الآلة القمعية التي تحتل الأراضي الفلسطينية. لذلك فإن الصراع يتعلق بنا نحن السودانيين ليس فقط بطريقة غير مباشرة، ولكن بطريقة مباشرة أيضاً.

تفترض عمليات ترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين من أي مكان إلى السودان أنه تمت معالجة الظروف التي أجبرتهم على الفرار - العنف والتشريد ونزع الملكية. ولكن هذه الأوضاع لم تتغير حتى الآن. وكما صرحت منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين في إسرائيل، وهي منظمة غير حكومية تدافع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر، "حتى لو أنهت إسرائيل سياسة عدم الإعادة القسرية فيما يتعلق بالسودان، فإن الدولة ستظل ملزمة بفحص جميع طلبات اللجوء المقدمة من المواطنين السودانيين - وهو التزام تهربت منه إسرائيل لأكثر من عقد بأعداء مختلفة".

ما يزعجنا أكثر هو أن كلاً من حكومة حمدوك و منظومة الجيش (من خلال مجلس السيادة) يتخذون قرارات بالنيابة عن الشعب السوداني دون أي رقابة من قبل السلطات التشريعية أو القضائية. وقد بدأت الثورة جزئياً كرفض لإحتكار السلطة التنفيذية للحكم. وقد مضى ما يقارب العام منذ أن نصت الوثيقة الدستورية على إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي ومع ذلك لا يزال المجلس - والذي في تصوره سيمثل قطاعات واسعة من المجتمع السوداني والقوى الثورية - مفقود. نضيف أصواتنا إلى عشرات الآلاف في السودان الذين احتجوا خلال العام الماضي للضغط من أجل استكمال الهياكل الانتقالية - المجلس التشريعي، واللجان المستقلة والهيكل القضائية المستقلة، بما في ذلك المحكمة الدستورية.

وقد أعلن وزير الخارجية المكلف عمر قمر الدين أن التطبيع مرهون بموافقة المجلس التشريعي الذي سيشكل قريباً. نحث حكومة حمدوك على التصرف بشفافية والتوقف عن المفاوضات وعن أي عملية إتخاذ قرار بشأن التعاون مع إسرائيل حتى يتم الإنتهاء من تشكيل جميع الهياكل الانتقالية وتشغيلها. كما نحث منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام على الاستمرار في

لعب دورها في بناء ثقافة الديمقراطية من خلال تشجيع الحوار المدني، وان تعكس للشعب السوداني الأبعاد المتنوعة لقرار التطبيع وتأثيره المحتمل ليس فقط على النضالات الفلسطينية بل على نضالاتنا في السودان ايضاً.